

Distr.: General
5 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٣٧ من القائمة الأولية*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٤/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التقارير التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٤/٦٠ المتعلق بمسألة الصحراء الغربية بدون تصويت. وقد واصل الأمين العام بالتعاون الوثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مساعيه الحميدة مع الأطراف المعنية. ويقدم هذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١١٤/٦٠.

٢ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قدم الأمين العام، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تقريراً إلى مجلس الأمن (S/2005/648)

* A/61/50 و Corr.1.



أبلغ فيه المجلس أن بيتر فان والسوم، مبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية قد بدأ لتوّه زيارته الأولى إلى المنطقة في الفترة من ١١ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف تقييم الحالة، والتحدث مع الطرفين والدول المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين للبحث عن أفضل الطرق للتغلب على المأزق السياسي الراهن.

٣ - وأشار التقرير أيضا إلى قرار الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٥، بتعيين ممثله الخاص في الصحراء الغربية آنثذ، السيد ألفارو دي سوتو، بصفة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وفي أعقاب مشاورات، عيّن الأمين العام فرانشسكو باستالي ممثلا خاصا جديدا في الصحراء الغربية ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وتقلّد السيد باستالي منصبه في مدينة العيون في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي مستهل تشرين الأول/أكتوبر، قام بزيارات أولية للطرفين وللمثلي الدول المجاورة في كل من الرباط (المغرب) ورايوني والجزائر العاصمة (الجزائر) ونواكشوط (موريتانيا).

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الأمين العام المجلس بأن اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا) غادر مدينة العيون في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بعد أن قضى ثلاث سنوات في الخدمة بوصفه قائدا للقوة التابعة للبعثة. وقد حل محله اللواء كورت موسغارد (الدانمرك) الذي وصل إلى منطقة البعثة في ١٦ أيلول/سبتمبر.

٥ - وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن الانتهاكات استمرت من جانب الطرفين كليهما، مما يشكل تدهورا خطيرا في الامتثال للاتفاق العسكري رقم ١. وتواصلت الأنشطة المدنية في القطاع العازل، بما في ذلك مظاهرات قام بها مؤيدو البوليساريو. ورغم أن تلك المظاهرات لا تشكل انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١، فقد ساهمت في ازدياد حالات التوتر في الميدان وقد تسفر عن حوادث وتؤدي إلى تدهور الوضع في المدى البعيد. أما فيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣، فما فتئ الطرفان يتعاونان بدرجة كبيرة مع البعثة فيما يتعلق بوضع العلامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة وتدميرها.

٦ - ولاحظ الأمين العام أيضا أن جبهة البوليساريو قامت، في ١٨ آب/أغسطس، بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإفراج عن الأسرى المغاربة الباقين وعددهم ٤٠٤ أشخاص، منهية بذلك أحد أشد فصول هذا النزاع إيلاما. وقد أعيد الأسرى إلى وطنهم المغرب تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية التي ستواصل العمل مع الطرفين من أجل تحديد مآل المفقودين جراء النزاع.

٧ - وبالنسبة للاجئين الصحراء الغربية، ذكر الأمين العام أن برنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قاما بتعزيز نشاط الرصد الذي يضطلعان به، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية منتظمة إلى جميع مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وبموجب قرار مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، وهو القرار الذي بُلغ في وقت لاحق إلى جبهة البوليساريو والجزائر، بوصفها بلد اللجوء، تم تخفيض عدد المستفيدين من المساعدة من ١٥٨ ٠٠٠ شخص إلى ٩٠ ٠٠٠ شخص في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مما يجعل المساعدة تستهدف الأفراد الأشد ضعفاً من سكان المخيمات. على أن البرنامج والمفوضية كليهما سيستخدمان ذلك الرقم لأغراض التخطيط، إلى أن يتيسر تنفيذ عملية التسجيل الشامل للاجئين. ورغم ازدياد حجم الدعم المقدم من الجهات المانحة لبرامج المساعدة الإنسانية إذ بلغ ٥ ملايين دولار ونيفا في عام ٢٠٠٥، ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة دولية إضافية لتوفير الأغذية التكميلية اللازمة لتحسين الحالة الصحية للاجئين.

٨ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف لم يستأنف رغم أن جبهة البوليساريو والجزائر، بوصفها بلد اللجوء، وافقتا على خطة العمل التي قدمتها المفوضية في مستهل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بالتشاور مع البعثة. وقدمت أيرلندا والسويد وفرنسا وفنلندا والولايات المتحدة حتى الآن ٢,١ مليون دولار من أصل ٣,١ مليون دولار، وهو المبلغ التقديري المطلوب لتنفيذ برنامج عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، لا تزال الخدمات الهاتفية التي أنشئت للربط بين مخيمات تندوف والإقليم تنفذ بفعالية.

٩ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة البعثة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن فريقاً لمراجعة العمليات العسكرية تابعا للأمم المتحدة قام بزيارة للبعثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي أعقاب الزيارة، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بالتشاور مع البعثة، بصياغة توصيات من أجل إعادة هيكلة العنصر العسكري. وتهدف هذه التوصيات، التي استشير بشأنها الطرفان والبلدان المساهمة بقوات، إلى تعزيز قدرة العنصر العسكري على رصد وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، في حدود الموارد الموجودة. وتشمل عملية إعادة الهيكلة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إغلاق المقرين القطاعيين وإعادة هيكلة مقر القوة. بما في ذلك إنشاء خلية للتحليل مشتركة بين عنصري البعثة المدني والعسكري ومركز للعمليات المشتركة لتحسين عملية جمع البيانات وإدارة المعلومات. وقد بدأ العمل اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر بمفهوم جديد للعمليات يعكس التغييرات المشار إليها أعلاه.

١٠ - وقد أفاد الأمين العام، في ختام تقريره بأن مما يؤسف له أن مواقف الطرفين فيما يتعلق بالتسوية بقيت متنافرة. وقد اقترن عدم إحراز أي تقدم بتوتر المناخ السياسي العام في المنطقة. وإضافة إلى البيانات العامة الشديدة اللهجة التي تصدر عن الطرفين بصفة دورية، توحى المظاهرات والادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم بأن الوضع قد يزداد سوءا في غياب حل مقبول لدى الطرفين من شأنه أن يمكّن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره.

١١ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٤ (٢٠٠٥) الذي قرر بمقتضاه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ورحب المجلس في قراره هذا، من بين جملة أمور أخرى، بتعيين الأمين العام لبيتر فان والسوم مبعوثا شخصيا له إلى الصحراء الغربية، مشيرا إلى أن المبعوث الشخصي قد أتم مؤخرا بعض المشاورات في المنطقة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا قبل نهاية فترة الولاية عن الحالة في الصحراء الغربية. وطلب المجلس أيضا من المبعوث الشخصي للأمين العام أن يقدم، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، إحاطة عن التقدم المحرز في إطار ما يبذله من جهود.

١٢ - وعملا بالقرار ١٦٣٤ (٢٠٠٥)، قدم السيد فان والسوم لمجلس الأمن، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إحاطة في اجتماع مغلق عن تقييمه للحالة والتقدم المحرز في إطار ما يبذله من جهود.

١٣ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدم الأمين العام إلى المجلس التقرير (S/2006/249) الذي كان المجلس قد طلبه بموجب قراره ١٦٣٤ (٢٠٠٥)، والذي أبلغ فيه المجلس بأن مبعوثه الشخصي قد قام بمهمة استطلاعية في المنطقة في الفترة من ١١-١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأنه أبلغه إثر عودته من زيارته الاستكشافية إلى المنطقة، بأن المسألة لا تزال تواجه طريقا مسدودا، ولا يزال هناك عدم اتفاق تام بشأن كيفية تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير. فقد أعرب المغرب مجددا عن عدم قبوله لاستفتاء يشمل خيار الاستقلال، ويدعو بشدة إلى إجراء مفاوضات بغرض التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول بالنسبة للطرفين. ولكنه أوضح أن هذه المفاوضات ينبغي أن تكون بشأن وضع حكم ذاتي للصحراء الغربية. وكان موقف جبهة البوليساريو، بتأييد عام من الجزائر، أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو تنفيذ خطة السلام من أجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية أو خطة التسوية، اللتين وافق عليهما مجلس الأمن أو دعمهما، وينص كلاهما على تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء يكون فيه الاستقلال أحد الخيارات.

ولن يكون أي مسار آخر مقبولاً لدى جبهة البوليساريو. وقد كررت موريتانيا الإعراب عن حيادها الصارم.

١٤ - وتلا ذلك، قيام المبعوث الشخصي بإجراء مشاورات في لندن ومديريد وباريس وواشنطن العاصمة، ومع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ومع السلطات العليا في الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وقد توخى الوصول إلى توافق في الآراء في إطار المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى التوصل إلى حل لقضية الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

١٥ - وبالنسبة للمسائل العسكرية، أبلغ الأمين العام المجلس بأن الانتهاكات تناقصت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولاحظت البعثة وقوع ثمانية انتهاكات جديدة من جانب الجيش الملكي المغربي وأربعة انتهاكات جديدة من جانب القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو خلال الفترة الممتدة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١٥ آذار/مارس، الأمر الذي يعكس تناقصاً قدره ٥٠ في المائة تقريباً في العدد الكلي للانتهاكات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، ظلت البعثة تراقب حدوث انتهاكات ظل الطرفان يرتكبانها منذ أمد بعيد. وفيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣، واصل الطرفان تعاونهما مع البعثة فيما يتعلق بوضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة وإزالتها. واكتشفت البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، ٢٩ لغماً وقطعة ذخيرة غير منفجرة ووضعت علامات لتحديد مواقعها وراقبت تدمير ٣٨١ جهازاً من هذه الأجهزة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت جبهة البوليساريو نداء جنيف المسمى "صك الالتزام" للجهات الفاعلة من غير الدول، الذي يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد ويلتزم بتدمير المخزونات الحالية. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أقدمت جبهة البوليساريو على تدمير ٣١٠٠ لغم مضاد للأفراد ولغم مضاد للدبابات بالقرب من تيفاريني؛ وراقبت البعثة هذه العملية.

١٦ - وفيما يتعلق باللاجئين، ففي ١٨ و ١٩ آذار/مارس قادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، بعثةً للمانحين إلى منطقة تندوف لتمكين المانحين من التعرف على أنشطة الإغاثة في مخيمات اللاجئين. وساهمت البعثة في إذكاء وعي المانحين بالحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف.

١٧ - ثم انتقل الأمين العام إلى مسألة تدابير بناء الثقة، فقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تمكّنتا، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من استئناف برنامج تبادل الزيارات الأسرية بين الإقليم ومعسكرات اللاجئين في منطقة تندوف. وفي ١٥ آذار/مارس، قام نحو ٦١٠ أشخاص بالرحلات الجوية الأسبوعية

التي تنظمها الأمم المتحدة بين الإقليم ومخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف، وبذلك ارتفع مجموع المستفيدين منذ بداية البرنامج إلى ٢٠٨٦ شخصا. واستمر أداء خدمة الاتصال الهاتفية بين مخيمات منطقة تندوف والإقليم بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ إنشاء هذه الخدمة، أجري ما يزيد على ٤٣٧٠٠ مكالمة من المخيمات، مما مكّن اللاجئين من الاتصال بأقاربهم في الإقليم. وظلت المفوضية على استعداد لأداء الخدمات البريدية وفقا للطرائق المقترحة في الأصل أو بموجب أي شروط تحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية.

١٨ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة البعثة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن تقدما كبيرا أحرز في إعادة هيكلة البعثة. فقد كان لإنشاء مركز للعمليات المشتركة ووحية مشتركة للتحليل في البعثة أن أتاح تعزيز تكامل الأنشطة المدنية والعسكرية التي تضطلع بها البعثة، وكذلك تحسين جميع البيانات وإدارة المعلومات. وأسهم إنشاء مركز العمليات المشتركة أيضا في تحسين إدارة العمليات لكفالة التقيد التام بالأهداف العسكرية للبعثة. ونُفذت تدابير لتعزيز قدرة العنصر العسكري للبعثة على رصد وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، في حدود الموارد المتاحة حاليا. وفي هذا السياق، يُذكر أن إغلاق مقرّي القطاعين، وما تلاه من نقل الأفراد العسكريين العاملين فيهما إلى تسعة مواقع لأفرقة المراقبين العسكريين، قد مكّن البعثة من توسيع نطاق أنشطتها المتعلقة برصد وقف إطلاق النار عن طريق تعزيز وجودها في الميدان.

١٩ - وفي ختام تقريره، أبلغ الأمين العام المجلس بأن مبعوثه الشخصي خلص في الإحاطة التي قدمها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى مجلس الأمن، إلى أن مجلس الأمن ثابت على موقفه بأنه لا يمكن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية إلا من خلال التوافق في الآراء. واستخلص من ذلك أنه لم يتبق سوى خيارين: استمرار الطريق المسدود الراهن إلى ما لا نهاية انتظارا لحدوث واقع سياسي مختلف؛ أو إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. فالمفاوضات المباشرة التي ينبغي إجراؤها دون شروط مسبقة، ينبغي أن يكون الهدف منها هو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٢٠ - وخلال المشاورات الثنائية التي أجراها مبعوثه الشخصي، بعد الإحاطة التي قدمها، أكدت جبهة البوليساريو من جديد أنها لن تتفاوض، في ظل أي ظرف من الظروف، حول أي نوع من الاستقلال الذاتي في إطار سيادة مغربية. وأوضح المبعوث الشخصي أن التفاوض دون شروط مسبقة يعني أنه لن يكون هناك شرط مسبق بأن تعترف جبهة البوليساريو أولاً

بسيادة المغرب على الصحراء الغربية وبعثت تناقش "منح" الاستقلال الذاتي من قبل المغرب.

٢١ - وأضاف الأمين العام في تقريره أن مبعوثه الشخصي أصبح، منذ أن قدم إحاطته في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أكثر إدراكا لوجود قوى من خارج المنطقة تشكل إغراء قويا بالإذعان إلى استمرار ذلك الجمود، على الأقل لعدة سنوات مقبلة؛ إذ أن الكثير من البلدان يرى أن الوضع الراهن أكثر قبولا من أي من الحلول الأخرى المحتملة. واتفق الأمين العام مع الرأي الذي أبداه مبعوثه الشخصي بأن مجلس الأمن ليس بوسعه اتخاذ موقف من ذلك القبيل. فليس بمقدوره الانتظار حتى تتدهور الصحراء الغربية من مجرد مصدر محتمل لعدم الاستقرار في المنطقة إلى تهديد للسلام والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك، ينبغي الآن للمجلس وكل دولة من دوله الأعضاء النهوض بالمسؤولية وعمل كل ما بوسعهم من أجل بدء المفاوضات. ويتعين أن يكون الهدف من تلك المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو كطرفين، والجزائر وموريتانيا بوصفهما بلدين مجاورين، التوصل إلى حل سياسي عادل دائم ومقبول لدى الطرفين ينص على منح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٢٢ - وذكر الأمين العام أيضا أنه يرى أن استمرار الطريق المسدود الراهن قد يفضي إلى تدهور في الحالة بالصحراء الغربية، وهو ما تبين من استمرار المظاهرات والادعاءات بوقوع إساءات لحقوق الإنسان. فقد أقلقه بوجه خاص التقارير الصادرة عن أعمال البطش التي ووجهت بها المظاهرات الأخيرة في الإقليم. وأكد من جديد أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية، وإن كانت تفتقر إلى الولاية أو الموارد اللازمة لمعالجة هذه المسألة، فإن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بالنهوض بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أعلن أن اقتراح مفوضية حقوق الإنسان إيفاد بعثة إلى الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وكذلك إلى الجزائر، بوصفها بلد اللجوء، قبلته جميع الأطراف المعنية وأن هذه البعثة ستقوم بمهمتها ابتداء من ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٢٣ - وشجع الأمين العام أيضا الطرفين على التعاون مع البعثة على إجراء استعراض للاتفاقات العسكرية القائمة بغية تحسين الاستجابة للوقائع المتغيرة وإيضاح أي مسائل قد تكون محل تفسيرات شتى. وينبغي أن تكون أي تعديلات على الاتفاقات متسقة مع المبدأ القائل بأن على القوات العسكرية وقوات الأمن المحافظة على الوضع الراهن خلال وقف إطلاق النار وتأمين حرية التحرك التامة لمراقبي البعثة العسكريين، وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٢٤ - وفيما يتعلق بالبُعد الإنساني في الصراع، رحب الأمين العام باستئناف تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وشجع الأطراف المعنية كافة على استطلاع إمكانية زيادة عدد المستفيدين من هذا البرنامج. وأشار إلى أنه يتطلع أيضا إلى تنفيذ غير ذلك من تدابير بناء الثقة، لا سيما تنظيم حلقات دراسية عن مواضيع غير سياسية تضم أفرادا من المجتمع المدني في الإقليم ومخيمات اللاجئين على السواء بمنطقة تندوف. وأوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أكد مجلس الأمن مجددا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يضمن تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وإذ لاحظ المجلس دور ومسؤوليات الطرفين في هذا الصدد، فقد اتخذ قراره ١٦٧٥ (٢٠٠٦) الذي قرر بمقتضاه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٦ - وعقب ذلك، بعث الأمين العام برسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2006/466) أشار فيها إلى قرار مجلس الأمن ١٦٧٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وإلى قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن الصحراء الغربية. وأوضح الأمين العام أنه في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/249)، أشار إلى عوامل معينة يمكن أن تشكل إغراء قويا، بالاستسلام لعدة سنوات مقبلة، لحالة الجمود فيما يخص الصحراء الغربية. وإنه أعرب عن مخاوفه من أن كثيرا من البلدان في هذه الظروف قد تجد أن الوضع الراهن أهون من أي من الحلول الممكنة. وقال إنه أيد ممثله الشخصي في رأيه القائل بأن مجلس الأمن لا يسعه اتخاذ موقف من هذا القبيل، ولكنه أوضح أن القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦) لم يُشر إلى توصياته، فيما خلا التوصية المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر أخرى.

٢٧ - وأوضح الأمين العام أيضا في رسالته أنه يدرك أن الفترة الممتدة في نيسان/أبريل بين تعميم تقريره واتخاذ القرار، ربما كانت حد قصيرة لاستيعاب تحذيره من خطر إطالة أمد الجمود. ومع ذلك، فقد رأى أنه يجدر بالجميع أن يبذلوا ما بوسعهم لتحريك العملية قدما. وأبلغ الأمين العام المجلس بأن مبعوثه الشخصي يجري استعدادات للقيام بزيارة أخرى للمنطقة، يعتزم أن يستطلع أثناءها، الكيفية التي يمكن بها للطرفين والدول المجاورة أن يساعدوا في تمكين مجلس الأمن من الذهاب إلى ما يتجاوز تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية في القرار الذي سيتخذه في تشرين الأول/أكتوبر. وقال إنه سوف يتابع بعناية شديدة ما يجره مبعوثه الشخصي من تقدم، لكي يرى السبيل إلى تفادي ضياع هذه الفرصة. واقترح الأمين العام أيضا أن يعمل أعضاء مجلس الأمن في الأشهر الأربعة القادمة على إعداد قرار ذي طابع جوهري بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

٢٨ - وفي ردها (S/3006/467) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبلغت رئيسة مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن أطلعوا على رسالته المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلقة باقتراحه بأن يعمل أعضاء المجلس في الأشهر الأربعة القادمة على إعداد قرار ذي طابع جوهري بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، وأنهم أحاطوا علما بالمعلومات التي تضمنتها رسالته واقتراحه الوارد فيها.